اجتمع في الرباط مع رئيس «الشورى» السعودي

الغانم عقد جلسة مباحثات مع رئيس مجلس النواب المغربي

الغانم خلال لقائه رئيس مجلس النواب المغربي

.. ومستقبلاً رئيس مجلس الشورى السعودي

الرباط - "كونا": عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له جلسة مباحثات بمقر البرلمان المغربي أمس مع رئيس مجلس النواب المغربي الحبيب المالكي.

وتركزت المباحثات على علاقات التعاون البرلماني بين مجلس الامة الكويتي ومجلس النواب المغربي اضافة الى اهم القضايا والملفات التي سيتم بحثها في اجتماعات الدورة الـ14 لاتحاد مجالس الدول الاعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي التي ستنطلق اعمالها في الرباط في وقت لاحق اليوم.

كما تم التطرق خلال المباحثات الى آخر مستجدات الاوضاع على الساحتين العربية والدولية.

وحضر المباحثات وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وامين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي وامين صندوق الشعبة النائب محمد الدلال ومراقب المجلس نايف العجمي وعضو الشعبة علي الدقباسي والنائبة صفاء الهاشم وسفير دولة الكويت لدى المغرب عبداللطيف اليحيا.

من جانب آخر اجتمع الغانم والوفد البرلماني المرافق له في العاصمة المغربية الرباط أمس مع رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية الدكتور الشيخ عبدالله ال الشيخ.

وتركز الاجتماع على ابرز الملفات والقضايا المدرجة على جدول اعمال اجتماعات الدورة الـ14 لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وسبل تنسيق المواقف ازائها.

وحضر الاجتماع امين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي وامين صندوق الشعبة النائب محمد الدلال ومراقب المجلس نايف مرداس العجمي وعضوي الشعبة علي الدقباسي والحميدي السبيعي والنائبين صفاء الهاشم وناصر الدوسري وسفير الكويت لدى المغرب عبداللطيف اليحيا وامين عام مجلس الامة علام الكندري.

نواب يقترحون زيادة بدل الإيجار 30 ديناراً شهرياً عن كل زيادة في عدد أفراد الأسرة

أعلن النواب عبدالوهاب البابطين وعادل الدمخي وثامر الظفيري وعمر الطبطبائي وماجد المطيري تقديمهم اقتراحًا بقانون بتعديل المادة "19" من القانون رقم "47" لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

ونصت المواد على ما يلي:

مادة أولى: يستبدل بنص المادة "19" من القانون رقم "47" لسنة 1993 المشار إليه النص الآتي:

" يستحق رب الأسرة اعتبارًا من اول الشهر التالي لانقضاء شهر من تاريخ تقديمه طلب الحصول على الرعاية السكنية بدل إيجار شهري مقداره مائة وخمسون دينارًا كويتيًا تدفعه له المؤسسة شهريًا حتى حصوله على الرعاية السكنية، على أن تزاد قيمة البدل بمقدار ثلاثين دينارًا شهريا على كل زيادة في عدد أفراد الأسرة عنه في وقت تقديم الطلب.

وفي جميع الأحوال لا يستحق رب الأسرة أي فروق مالية عن الفترة الماضية السابقة على تاريخ العمل بحكم هذه المادة.

المادة الثانية: يلغي كل حكم يعارض أحكام هذا القانون.

المادة الثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:يعد الحصول على بدل سكن أو بدل نقدي من جهة العمل إحدى مميزات العمل في أغلب مجالات القطاع الخاص، ويختلف مفهوم صرفه كليًا عن مفهوم بدل الإيجار الذي تمنحه الدولة من المال العام إلى أصحاب الطلبات السكنية، فهو ليس بديلاً عن الرعاية السكنية التي تلتزم الدولة بتوفيرها للمواطنين، وإنما جاء كميزة وظيفية باعتبارها جزءًا اساسيًا من الراتب الشهري يكون بمقدار تصاعدي بحسب الدرجة الوظيفية للموظف.

وعلى ذلك جاء هذا التعديل بإلغاء الفقرة الثانية من المادة محل التعديل والتي تنص على عدم استحقاق رب الأسرة الذي يتمتع بحكم وظيفته بسكن أو بدل إيجار نقدي لبدل الإيجار الذي تصرفه المؤسسة ما يعد تضييقًا من نطاق حقوق المواطنين.

وبما أن المادة "1" من القانون رقم "47" لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية تلزم المؤسسة بتوفير الرعاية السكنية لمستحقيها بمدة لا تتجاوز خمس سنوات، ولكن نظرًا لتراكم الطلبات وطول سنوات الانتظار للحصول على الرعاية السكنية بمدد تفوق خمس سنوات بكثير ما يستوجب على المؤسسة عند صرفها لبدل الإيجار الشهري مراعاة الزيادة التي قد تطرأ على عدد أفراد الأسرة، فالقيمة الإيجارية لسكن يتسع لأسرة مكونة من شخصين تختلف عن القيمة الإيجارية لسكن يتسع لأسرة مكونة من سبعة أفراد على سبيل المثال.

وعلى ذلك جاء هذا التعديل على المادة "19" من القانون المشار إليه آخذًا بعين الاعتبار الزيادة التي قد تطرأ على عدد أفراد الأسرة وما يترتب عليه من زيادة في قيمة بدل الإيجار الشهري الذي يصرف لرب الأسرة.

الاقتراح جاء لهدف التخفيف على المواطنين

«الأولويات»: المداولة الثانية لتعديلات «العمل الأهلي» و«هيئة الغذاء» على جدول أعمال الجلسة المقبلة لمجلس الأمة

جانب من اجتماع لجنة الأولويات

واصلت لجنة الأولويات في اجتماعها الخامس أمس وضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر، ومراجعة جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقبلة.

وقال رئيس اللجنة النائب أحمد الفضل في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة انتهت من ترتيب جدول أعمال الجلسة المقبلة لمجلس الأمة.

وأضاف الفضل أن من الموضوعات التي تم إدراجها على جدول أعمال الجلسة المقبلة تقرير اللجنة الصحية عن تعديل قانون هيئة الغذاء والتغذية في المداولة الثانية.

وتابع "تم إدراج المداولة الثانية بشأن قانون العمل في القطاع الأهلي، حيث كان للحكومة بعض التحفظات على ما تم في المداولة الأولى، وبعد النقاش في اللجنة وافقت عليها".

وأشار إلى الانتهاء من التقرير الخاص بقانون السجل العيني وسيدرج على جدول الأعمال بالإضافة إلى تقرير قانون تنظيم العمل الخيري الذي سيرفع خلال أيام إلى المجلس.

ولفت إلى أنه تم الانتهاء من تقرير تأسيس شركة محطات الكهرباء وتحلية المياه، وأما المشروع الحكومي للجامعات الخاصة فلم تنته منه اللجنة المختصة.

ونوه إلى أن هناك عددًا من القوانين ما زالت تدرس في اللجنة المالية منها قانونا التأمين والغش التجاري.

وأشاد الفضل بجهود أعضاء اللجنة الصحية في هذا الشهر بعقد عدد من الاجتماعات والانتهاء من عدة مواضيع، معربًا عن اعتقاده بأن بعض العقوبات التي انتهت إليها اللجنة بشأن الأغذية الفاسدة غير رادعة.

وأوضح أن قبول الصلح بمبالغ زهيدة لأصحاب المطاعم بما يقارب ٣٠٠ دينار لا تعتبر مساوية لحجم الجرم المتعلق ببيع أغذية فاسدة.

ومن جهة أخرى طالب الفضل بالتنسيق والترتيب بين مواعيد عقد اللجان حتى لا تتأثر اجتماعاتها بسبب عدم اكتمال النصاب وبناء عليه تتأخر القوانين وتتعطل الإنجازات.

وأشار إلى أنه سيطرح هذا الموضوع في اجتماع مكتب المجلس حيث إن لجنة الأولويات تعاني من هذا الأمر.

وقال الفضل إنه اقترح على الأمانة العامة للمجلس الإعلان عن مواعيد عقد اللجان على السيستم حتى لا يكون هناك تضارب في المواعيد ينتج عنها عدم حضور النواب الأعضاء في أكثر من لجنة.

عمر الطبطبائي يطالب بلجنة تحقيق في الضغوط على الجهات الحكومية لتمرير المعاملات

طالب النائب عمر الطبطبائي بتشكيل لجنة تابعة لمجلس الوزراء للتحقيق في قضية المجلس الطبي بوزارة الصحة بدلا من اللجنة التي تم تشكيلها من داخل الوزارة لضمان أكبر قدر من الحيادية لأعمال اللجنة وليشمل عملها جميع الجهات الحكومية.

وأشاد الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة بتعاون وزير الصحة الشيخ باسل الحمود وسرعة تفاعله مع الحدث، مؤكدا ان لديه تفاصيل كاملة عن هذه القضية.

وأوضح أن دور المجلس الطبي يتمثل في اعتماد قرارات اللجان الفنية بكافة المستشفيات ولا يقوم بإعطاء الشهادات المرضية، مطالبا بتعديل المسار في المجلس الطبي وغيره من الجهات الحكومية.

وبين أن الموضوع يخص بعض الإجازات والتي تبلغ مدتها أسبوعا والبعض يضغط حتى تصل إلى شهر، مشيرا إلى أن الموضوع تم رفعه إلى الوزير والوكيل وتم تشكيل لجنة تحقيق داخلية.

وأضاف انه برغم ان تلك اللجنة ليست محايدة كونها لجنة داخلية إلا أننا نتمنى أن تقوم بإنصاف الأطباء كونهم لم يرضخوا للضغوطات غير القانونية.

واستغرب سكوت الحكومة على هذا الأمر، خاصة أن أغلب الدوائر الحكومية تحصل بها ضغوطات مماثلة، مؤكدا أن غالبية النواب سيقفون مع اي وزير يتعرض لمثل هذه الضغوط.

من ناحية أخرى أعلن الطبطبائي انه تقدم باقتراح برغبة بأن يكون هناك ربط بين وزارتي الداخلية والشؤون لوقف بعض الممارسات السلبية عند صالات الأفراح.

وأشار الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إلى أن البيوت المقامة بجانب الصالات تتضرر من بعض السلوكيات غير المقبولة مثل (التشفيط) و (التفحيص) لدرجة أن البعض منهم ذهب إلى المستشفى من جراء الأدخنة المنبعثة.

مؤكدا أنه من أهم أسباب تقدم الدول

الصدي: يجب على الحكومة تنويع مصادر الدخل

خالد الصدي

شدد مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية 2019، المحامي خالد الصدي على ضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال الاستثمار في الطاقات الشبابية، واستغلال الجزر الموجودة في الكويت لتكون مصدر جذب للسياحة الخليجية، وتنشيط القطاع المالي من خلال تحويل الكويت لسوق للأوراق المالية، تلبية لطلب صاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه.

كما أكد على ضرورة تشجيع المرأة لتخوض الحياة السياسية والاقتصادية، فالمرأة هي نصف المجتمع وبتعطيل دورها في تنمية الاقتصاد تكون قد وضعنا العصي في الدواليب ووقفنا عجلة التنمية الاقتصادية، مطالبا بزيادة تمثيل المرأة في مجلس الأمة، وبإعطائها القروض والتسهيلات لتنفيذ مشاريعها فهي لا تقل اهمية البتة عن الرجل في تطوير الاقتصاد وفتح مشاريع صغيرة أو متوسطة على حد تعبيره.

وختم الصدي داعيا الله وأبناء دائرته لإعطاء صوتهم لمن هو كفء بغض النظر عن النظرة القبلية أو الطائفية، داعيا للكويت بدوام الأمن والأمان، وداعيا لربان السفينة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح دوام الصحة والعافية ليقود هذه السفينة لبر الأمان على حد وصفه.

البدون هم إخواننا تقاسمنا معهم الأرض والهواء والماء على مدى عقود

فهد العتيبي: رئيس الجهاز المركزي أخفق في عمله .. ويجب إقالته فورا

فهد العتيبي

أكد مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة 2019، فهد محمد العتيبي أن رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية قد أخفق في عمله، مطالبا الجهات المختصة وعلى رأسها وزارة الداخلية بإقالته فورا من عمله، داعيا لوقف فوري للقرارات الجائرة السابقة بحق أخواننا البدون الذين شاركونا وقاسمونا على مدى العقود السابقة وكانوا خير معين للكويت في أفراحها وأحزانها، مستشهدا بالعدد بم ضحى لأجل الكويت واستشهد و بذلوا أرواحهم رخيصة في سبيل هذا الوطن الغالي ووقفوا كتف بكتف بجانبنا في وجه العدوان العراقي الغاشم.

مشددا على إعطائهم الأولوية في التوظيف بعد الكويتيين ، مضيفا أن الكويت مقبلة على مواجهة دولية كبرى مع المجتمع الدولي بسبب ممارسات رئيس الجهاز الجائرة بحق أخواننا البدون، مضيفا أن الحكومة غير جادة في وضع حلول جدية لمعاناتهم صحيا وتعليميا وخدميا، مشبها قضية البدون بكرة الثلج المتضخمة والتي وصلت لذروتها، مطالبا بحل جذري وأضاف العتيبي طالبا من رئيس الجهاز إذا كان حقا يملك جنسيات لأخواننا البدون بإظهارها وإلا فلا داعي لمزيد من المعاناة تضاف إلى مشاكلهم الحالية، منوها إلى ضرورة تنظيم حملات تبرعات لتأمين مستلزماتهم الصحية والتعليمية ودعم أوضاعهم المادية للتقليل من معاناتهم، مؤكدا أن حقوقهم مكفولة ولا داعي لقانون يكفل لهم هذه الحقوق، مشددا على ضرورة تسهيل إجراءات سفرهم لغرض العمرة والحج والعلاج، ومطالبا بوجوب نقل الجهاز المركزي وإرجاعه لوزارة الداخلية وإيقاف جميع المهام الموكلة لرئيس الجهاز الحالي، الذي فشل في هذا الملف فشلا ذريعا، مركزا على ضرورة تلميع صورة الكويت وعدم الزج بهذه القضية في المحافل الدولية فخير الكويت عم على سائر الدول وأمير الكويت هو أمير الإنسانية حفظه الله ورعاه